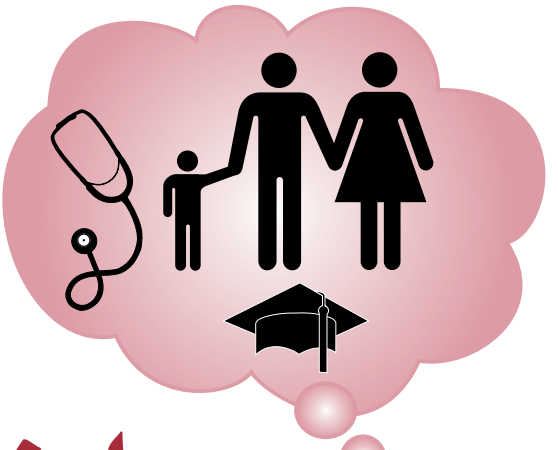

اختلاف الرأي

آراء خبراء الاقتصاد الأمريكيين تختلف باختلاف نوع الجنس، مما له انعكاسات محتملة على صنع السياسات الوطنية

آن ماري ماي

توصلت دراسة أجراها مؤخرا «معهد بحوث بنك كريدي سويس» إلى أن الشركات التي تضم نساء في مجالس إدارتها تتفوق بشكل روتيني في أدائها على الشركات المنافسة التي تخلو مجالسها من العنصر النسائي. وتزايد الاهتمام بموضوع التنوع من حيث نوع الجنس في مجالس إدارات الشركات ومراكز صنع السياسات الحكومية فأثمرت دراسات قوية وموسعة وأثارت مناقشات حيوية تناولت منافع التنوع من حيث الجنس.

فكيف ولماذا يؤدي تحقيق توازن نوع الجنس في الفرق المعنية بصنع القرار إلى تعزيز صنع القرارات الجماعية ونتائجها؟ تتبادر إلى الذهن أفكار كثيرة. وأكثر النتائج التي تفرض ذاتها هي التي خلصت إليها البروفيسور كاثرين فيليبس، أستاذ علم النفس في جامعة كولومبيا، وزملاؤها (٢٠١١)، حيث فحصوا تأثير زيادة التنوع في فرق العمل ووجدوا أن الأفراد، في متوسط الحالات، يبذلون على الأرجح مجهودا أكبر في الإعداد لأي عملية إذا عرفوا أنهم سيعملون مع مجموعة مختلطة وليس مع نوع واحد. ويشرح لنا الباحثون زيادة احتمالات التوصل إلى مجموعة أكبر من البدائل في إطار مجموعة مختلطة، وأن التنوع يشجع الناس في أغلب الحالات على التفكير بمزيد من النقد في مسائل العمل، كما تزداد احتمالات تحقيق نتائج أفضل من خلال المجموعة المختلطة مقارنة بالمجموعة المكونة من نوع واحد.

ولم يعد تنوع الجنس اليوم مجرد قضية عدالة، وإنما هي تتعلق أيضا بالأداء والنتائج. ولم يعد السؤال هو ما إذا كان التنوع من حيث نوع الجنس مهم، وإنما هو كيفية تحقيقه.

والإيمان بالمنافع التي تتحقق من تحسين التوازن بين الجنسين في صنع السياسات الاقتصادية يستند، في جانب منه على أقل تقدير، إلى أن خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث قد يمتلكون بالفعل أفكارا مختلفة حول السياسة الاقتصادية — ولم تخضع هذه المسألة لقدر كبير من الفحص حتى الآن.

وبرغم ما تبين من دراسات مهنة الاقتصاد من وجود قدر معقول من توافق في الآراء حول مجموعة مختلفة من مسائل السياسات، فالسمات الديمغرافية للمهنة أخذت تتغير. وبينما نسبة النساء اللائي حصلن على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في الولايات المتحدة لم تتجاوز ٨,٩١٪ في عام ١٩٨٨، فبحلول عام ٢٠١١ مُنحت ٤,٤٣٪ من هذه الدرجة للنساء. وبالنظر إلى هذه التغيرات، فاختلاف الرأي بين الجنسين حول السياسة الاقتصادية، إن وُجِد، قد يُثمر انعكاسات كبيرة على صنع السياسات.

اعتقادات جوهرية

أجرينا مسحا على عينة عشوائية من الذكور والإناث أعضاء الرابطة الاقتصادية الأمريكية من الذين تلقوا في الولايات المتحدة تدريبا للحصول على درجة الدكتوراه. وبعد تحييد أثر العقد الذي حصلوا فيه على درجات الدكتوراه وأنماط وظائفهم الحالية، خلص مسحنا إلى وجود بعض أوجه التشابه ولكن أيضا إلى وجود اختلافات بارزة في الآراء بين هؤلاء الاقتصاديين، تتوقف على اختلاف نوع الجنس. وفي واقع الأمر، كان نوع الجنس هو العامل الوحيد المؤدي إلى وجود اختلاف كبير في الرأي عند الرد على معظم الأسئلة.

وقد لا نستغرب ما أظهره تحليلنا الإحصائي من توافق في آراء خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث على المنهجية الاقتصادية والمبادئ الأساسية. واتفق معظم خبراء الاقتصاد مع الرأي القائل بأن الأفراد هم الذي يعظمون المنفعة ومع فرضية الحاجة اللامحدودة — وكلاهما من مبادئ العقيدة الاقتصادية منذ أمد بعيد — والرأي القائل أن وضع النماذج الرياضية ينبغي أن يكون جزءا مهما من علم الاقتصاد.

ودهشنا بعض الشيء من الوصول إلى نتيجة تفيد باتفاق خبراء الاقتصاد أيضا على أن البحوث التي تتناول قطاع الأسر ينبغي أن تتضمن صنع القرار داخل الأسرة. وترجع هذه النتيجة إلى ازدياد تأثير البحوث حول نماذج التفاوض داخل الأسرة والتي تقر صراحة باحتمال تضارب المصالح داخل الأسرة الواحدة.

وما هي النتيجة التي استخلصناها؟ النتيجة هي أن خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث يبدؤون من نفس الافتراضات حول السلوك البشري وكيفية تناول دراسة الاقتصاد، وقد تطورت آراء المجموعتين لتدرك التعاون والتنافس في المصالح داخل الأسرة.

آراء متباينة

برغم الحصول على نفس التدريب الأكاديمي واتفاق الآراء حول المبادئ الجوهرية والمنهجية، أبدى خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث اختلافات كبيرة في دعمهم لحلول السوق كبديل عن التدخل الحكومي.

وخبراء الاقتصاد في مجموعهم غالبا ما يميلون نحو حلول السوق كوسيلة لتوزيع الموارد بكفاءة. ومع هذا، زادت احتمالات ميل خبراء الاقتصاد الذكور المشمولين في دراستنا بقدر أكبر من خبيرات الاقتصاد الإناث، في متوسط الحالات، إلى اعتبار أن التنظيم الحكومي في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يبلغ مستويات مفرطة. كذلك زادت احتمالات اتفاق الرجال على ضرورة إعطاء الآباء قسائم التعليم في المدارس العامة أو الخاصة بدلا من الاعتماد على المدارس العامة الممولة من الحكومة.

وتوصلنا إلى أدلة إحصائية دقيقة على الاختلاف في الرأي بين خبراء الاقتصاد الذكور والإناث فيما يتعلق بإعادة التوزيع وغيرها مما يُسمى بقضايا الشفقة. فأبدت النساء مساندة أكبر بكثير لزيادة المساواة في توزيع الدخل في الولايات المتحدة وزيادة الطبيعة التصاعدية لهيكل الضرائب الأمريكية. كذلك تحبذ النساء الربط بين الانفتاح أمام الواردات ومعايير العمل لدى شركاء التصدير، وزادت احتمالات اتفاقهن مع الرأي بمطالبة أصحاب العمل في الولايات المتحدة بتوفير التأمين الصحي للعاملين لديهم على أساس التفرغ.

وبوجه عام، تتسق النتائج التي توصلنا إليها مع الدراسات التي تحدد الفجوات بين الجنسين في السكان عموما فيما يخص قضايا الشفقة: المعونة من أجل الفقراء والعاطلين عن العمل والمرضى. لكن نتائجنا تكشف أمورا كثيرة تتعلق أيضا بمهنة الاقتصاد. فالنساء اللائي شملهن البحث كن أكثر قبولا على الأرجح لتدخل الحكومة في معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية، مثل عدم كفاية الحصول على الرعاية الصحية وضعف معايير العمل، بينما أعطى خبراء الاقتصاد من الذكور وزنا أكبر لمخاطر التدخل الحكومي، مثل احتمال أن يفضي رفع الحد الأدنى للأجور إلى زيادة معدلات البطالة بين العمالة غير الماهرة.

ومن أكثر النتائج الباعثة على الدهشة التباين الشديد في الآراء بين خبراء الاقتصاد من الإناث والذكور الذين شملهم المسح حول المساواة بين الجنسين عموما وفي المهنة نفسها. فاحتمالات عدم اتفاق النساء كانت أكبر بكثير من الرجال على مقولة إن فرص عمل الرجل والمرأة في الولايات المتحدة متساوية تقريبا. وعند طرح سؤال حول فجوة الأجور بين الجنسين، كانت احتمالات الاعتقاد بأنها ترجع إلى الفروق في رأس المال البشري (التدريب والمهارات) والخيارات المهنية الطوعية أكبر بكثير بين الرجال مقارنة بالنساء.

وعند تقييم المساواة بين الجنسين في مهنة الاقتصادي، كان خبراء الاقتصاد من الرجال بالقطع أكثر تفاؤلا من النساء. وبطرح سؤال عما إذا كان التعليم العالي في الولايات المتحدة يفضل الرجل على المرأة، كانت احتمالات الموافقة أكبر بكثير بين النساء. وبالمثل، تباينت آراء خبراء الاقتصاد من الذكور والإناث حول فرص العمل كأعضاء في هيئة تدريس علم الاقتصاد. وتراجعت كثيرا احتمالات موافقة النساء فيما يخص النظر إلى فرص عمل المرأة في مهنة الاقتصاد باعتبارها متساوية مع فرص زملائها من الرجال.

سوف تسهم أعداد متزايدة من خبيرات الاقتصاد في تشكيل الحوار بشأن السياسات في السنوات القادمة ... ومن المرجح أن يغيرن ديناميكية تحقيقنا لنتائج السياسات.

السياسة الاقتصادية

سوف تسهم أعداد متزايدة من خبيرات الاقتصاد في تشكيل الحوار بشأن السياسات في السنوات القادمة. ولن تؤثر أفكارهن على السياسات وحسب — نظرا لأنهن أقل استعدادا من نظرائهن من الرجال لقبول أوجه عدم المساواة كمسألة حتمية، وأكثر رغبة في استكشاف آليات بديلة لتشكيل السياسة العامة. وخبيرات الاقتصاد من المرجح أيضا أن يغيرن ديناميكية وصولنا إلى نتائج السياسات. فالوجود المتنامي لخبيرات الاقتصاد من المحتمل أن يساهم في إيجاد بيئة يتوقع أفرادها اختلاف وجهات النظر والعمل بجد لاستيعاب الأفكار المختلفة.

وعلى حد قول الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون: « نحن نصنع أفضل القرارات حين نتكلم مع أشخاص يعرفون أشياء لا نعرفها ونفهم الأشياء بطريقة مختلفة.» وأملنا أن تؤدي الاختلافات بيننا إلى الوصول في نهاية الأمر إلى سياسات أفضل. ■

آن ماري ماي هي أستاذ الاقتصاد في جامعة نبراسكا — لينكولن.

يستند هذا المقال إلى دراسة آن ماري ماي، وماري ماك غارفي، وروبرت ويبلز، ٢٠١٣ بعنوان *"Are Disagreements among Male and Female Economists Marginal at Best? A Survey of AEA Members and Their Views on Economics and Economic Policy,"* Contemporary Economic Policy. *doi: 10.1111/coep.12004*

المراجع:

Credit Suisse Research Institute, 2012, Gender Diversity and Corporate Performance (August). https://infocus.credit-suisse.com/data/_product_documents/_shop/360145/csri_gender_diversity_and_corporate_performance.pdf

Phillips, Katherine W., Sun Young Kim-Jun, and So-Hyeon Shim, 2011, "The Value of Diversity in Organizations: A Social Psychological Perspective," in Social Psychology and Organizations, *ed. by David De Cremer, Rolf van Dick, and J. Keith Murnighan (New York: Routledge), pp. 253–71.*